جهود عملية التكامل الإقليمي لدول الجوار الإقليمي للصومال للحد من مشكلاته
القرصنة الصومالية نموذجاً ٢٠٠٨ - ٢٠٢٠

د. منى الشـــورى *

مستخلص

تناول هذا البحث ظاهرة القرصنة البحرية باعتبارها من أهم المشكلات والتحديات الافريقية والعربية في مواجهة عملية التكامل الإقليمي ويهدف الى التعرف بخطورة القرصنة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الإقليمي والدولي أيضاً.

ويحاول البحث في إيجاد حلول ممكنة للأسباب الجذرية للقرصنة التي قد تكون وسيلة لوضع حد للقرصنة والحيلولة دون انتشارها.

وتنقسم الدراسة إلى مقدمة وأربع محاور وخاتمة: المحور الأول تحت عنوان المدخل النظري، أما المحور الثاني فيتناول القرصنة: إطار مفاهيمي، ويتناول المحور الثالث القرصنة الصومالية: أسبابها ومراحل تطورها، ويوضح المحور الرابع خطورة القرصنة الصومالية في مواجهة التكامل الإقليمي وآلية المكافحة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها ما يلي:

١- ظهور القرصنة الصومالية ليس الا نتيجة طبيعة لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ انهيار الحكومة المركزية في بداية التسعينات من القرن الماضي.

٢- جريمة القرصنة البحرية على السفن لها آثار عديدة معنوية ومادية ومن أهمها الآثار الاقتصادية والجنائية.

٣- نشأت القرصنة في المنطقة على مدى العقدين الماضيين إلى حد كبير في الصومال، مما يجعل المياه المحيطة بها بالفعل منطقة عالية الخطورة قبل الوباء، فيجب أن يؤخذ هذا التاريخ في الاعتبار ويجب أن يؤخذ القرن الإفريقي في الاستمرار في التعامل بحذر شديد مع هذه الظاهرة، فلا يمكن استبعاد تصاعداً للقرصنة الصومالية.

كلمات مفتاحية: التحديات الافريقية، التكامل الإقليمي، أزمة الصومال، التحديات العربية، القرصنة

* مدرس العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والادارة – جامعة ٦ أكتوبر
Email: dr.monaelshora.eco@o6u.edu.eg

Abstract:

This research deals with the phenomenon of maritime piracy as one of the most important African and Arab problems and challenges facing the regional integration process, as well as aims to identify the danger of piracy not only at the local level, but also at the regional and international levels.

The research tries to find possible solutions to the causes of piracy, which may be a way to end piracy and prevent its spread.

The study is divided into an introduction, four sections and a conclusion: The first section under the title The theoretical entrance, while the second section deals with piracy: a conceptual framework, while the third section deals with Somali piracy: its causes and stages of development, and the fourth section explains the seriousness of Somali piracy in the face of regional integration and the combat mechanism.

This study has reached several results, the most important of which are the following:

1. *The emergence of Somali piracy is nothing but a natural result of several reasons, including political and economic instability since the collapse of the central government at the beginning of the nineties of the last century.*
2. *The crime of maritime piracy against ships has many moral and financial effects, the most important of which are the economic and criminal effects.*
3. *Piracy has arisen in the region over the past two decades to a large extent in Somalia, which makes the surrounding waters already a high-risk area before the epidemic, this history must be taken into account and the Horn of Africa must be taken to continue to deal with great caution with this phenomenon, An escalation of Somali piracy cannot be ruled out.*

Key Words:

African challenges, regional integration, Somalia crisis, Arab challenges, piracy

مقدمـة:

جعلت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م اختلافاً حادًا في الاهتمام الدولي بالإرهاب والأنشطة الإجرامية. كانت إفريقيا مسرحًا لأشكال وأنواع كثيرة من الممارسات الاستعمارية من جميع الأنواع. ثم ممارسات الأنظمة الاستبدادية خلال فترة الاستقلال، بالإضافة إلى الحروب والفتنة الأهلية والنزاعات القبلية والعرقية التي شهدتها معظم الدول الأفريقية. من ناحية أخرى، كانت إفريقيا ساحة مواجهة بين الأعمال الإجرامية والقوى الدولية والمنظمات الإرهابية، وأصبحت إفريقيا للكثير من المنظمات الإرهابية مركزاً رئيسياً حيث تبحث دائمًا عن البيئة المناسبة لها. حيث ساعد ضعف الدولة وانعدام الأمن في إفريقيا في جعلها مأوى للجماعات الإرهابية.

يعاني الصومال وضعاً سياسياً معقداً بسبب تداخل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية. ففي الوضع الداخلي هناك العديد من القوى السياسية والجماعات السياسية المتصارعة، وصل الخلاف بينها إلى حد الاشتباكات المسلحة، بينما القوى الإقليمية في الصومال هى إثيوبيا وكينيا وإريتريا وجيبوتي وبوروندي وأوغندا والسودان، اليمن، مصر، السعودية. بينما القوى الدولية فهي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

أصبحت الصومال محورًا رئيسيًا للحرب الأمريكية ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وضمت الحكومة الأمريكية عددًا من الجهات الفاعلة المحلية والأجانب في الصومال ضد الجماعات الإرهابية.

بالتزامن مع تفشي وباء كورونا بالعالم، اضطرت الحكومات إلى تقليص الموارد المخصصة لمكافحة عملية القرصنة واختطاف السفن، الأمر الذي ساهم في زيادة هذه الهجمات في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٤% مقارنة بالعام السابق له[١]، مما دعا إلى دراسة الحالة الصومالية ومدى تأثير هذا على عملية القرصنة الصومالية.

المحور الأول: المدخل النظري

أولا: إشكالية البحث:

للدولة ومؤسساتها أهمية كبيرة في إدارة أي دولة قوية، لتنفيذ سياسات سياسية واقتصادية واجتماعية جيدة التخطيط. اتسمت الصومال بعدم الاستقرار السياسي للدولة وجعل الحكومة غير قادرة على أداء واجباتها لتلبية احتياجات المجتمع، فأدى ذلك إلى حالة من الفوضى التي أدت إلى تصاعد القرصنة. ومن هنا تبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس: ما أبعاد آثار القرصنة الصومالية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي للصومال؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية

١- ما الأسباب التي أدت إلى ظهور ظاهرة القرصنة وتجددها وعواقب تلك الظاهرة في الصومال؟

٢- كيف ولماذا أدى فشل الدولة الى ظهور القرصنة في الصومال؟

٣- إلى أي مدى نجحت جهود التكامل الإقليمي بين دول جوار الصومال في مواجهة القرصنة الصومالية والحد من آثارها؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من تحليل الوضع في الصومال، والذي سيوفر الحلول الممكنة للوضع من أجل تمكين الصومال من الحد من ظاهرة القرصنة بالإضافة إلى معرفة دور دول الجوار الإقليمي للصومال لكبح القرصنة الصومالية.

ثالثا: النطاق الزماني والمكاني:

- تقع فترة الدراسة ما بين عام ٢٠٠٨ -٢٠٢٠، فعلى الرغم من أن القرصنة خطر يهدد الملاحة البحرية، الا ان هذا الخطر قد تصاعد بشكل كبير بدء من عام ٢٠٠٨، وذلك من خطف السفن قُبالة السواحل الصومالية وخليج عدن والمحيط الهندي، وقد ساعد على ذلك حالة الاضطراب السياسي والأمني في الصومال في تلك الفترة حيث انتقل مركز نشاط القرصنة البحرية الدولية من منطقة جنوب شرق أسيا وعلى نحو خاص مضيق ملقا الشهير إلى منطقة القرن الأفريقي وتحديداً خليج عدن الذي يعد مساراً ملاحياً دولياً مهماً.
- يمتد النطاق المكاني للدراسة في منطقة القرصنة من خليج عدن وبحر العرب شمالاً إلى السواحل الكينية جنوباً، ومن خليج عدن حي مضيق باب المندب على البحر الأحمر، وصولاً إلى نهاية السواحل الصومالية.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مخاطر القرصنة ليس فقط على المستوى المحلي ولكن أيضًا على المستويين الإقليمي والدولي.

بالإضافة إلى التحقق في ظهور القرصنة الصومالية وتجددها نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الصومال.

كما سيحاول البحث أيضًا إيجاد حلول ممكنة للأسباب الجذرية للقرصنة، والتي قد تكون وسيلة لإنهاء القرصنة ومنع انتشارها.

خامساً: منهج الدراسة:

هذا البحث عبارة عن دراسة استكشافية تهدف إلى زيادة التعرف على القرصنة من حيث طبيعتها وحجمها وتطورها في القرن الحادي والعشرين. كما تقدم الدراسة نظرة استكشافية للظروف التي تمكن من ظهورها وتساعد على نمو هذه الظاهرة في الصومال.

١- تستخدم هذه الدراسة أداه دراسة الحالة بالتطبيق على ظاهرة القرصنة في الصومال وبفحص الشروط التي تخلق الدافع للانحراف والضغوط الناتجة والتي تجعل القرصنة ممكنة.

٢- منهج تحليل النظم: يتكون من المدخلات وعملية التحويل والمخرجات والتغذية العكسية، تم اختيار هذا المنهج لأنه الأنسب للدراسة، حيث يتميز بقدرته العالية على تصنيف البيانات وتبويبها، بالإضافة إلى قدرته التحليلية العالية.

وينطبق هذا المنهج على هذه الدراسة من خلال التالي:

- بيئة النظام: هي البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تشمل تأثير الظروف المختلفة للنظام في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي السائد في الصومال، والذي أدى إلى اضطراب الوضع الأمني في المنطقة بأسرها.
- المدخلات: العوامل التي أدت إلى ظهور القرصنة، ومنها تدهور الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك المطالب التي احتوتها، والتي مثلت المتغير الأساسي الذي قامت به القرصنة للانخراط في الأنشطة الإجرامية.
- عملية التحويل: وتمثلت في فشل النظام (الحكومة) في الاستجابة لمطالب الشعب الصومالي بتوفير السلع والخدمات مع عدم الحفاظ على القانون والنظام وحقوق الملكية.
- المخرجات: فتمثلت بالغياب التام للدولة ذات حكومة عاجزة على أداء واجباتها.
- التغذية العكسية: فتبرز في ظهور حالات الخروج على القانون التي أدت إلى زيادة القرصنة.

سادساً: الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع القرصنة الصومالية ونستعرض أهم الأدبيات السابقة من خلال تقسيمها إلى الأدبيات النظرية والتي عرضت ماهية القرصنة وتكييفها القانوني، وأدبيات تطبيقية والتي تناولت القرصنة الصومالية من حيث أسبابها وتداعيتها.

١- الدراسات النظرية: دراسة عيسات راضية، والتي توصلت إلى أنه لم تضع اتفاقيه جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨ ولا اتفاقيه الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ تعريف دقيق لجريمه القرصنة البحرية واكتفت بذكر الافعال المكونة لها، مع غياب اي نص في الاتفاقيتين بشان العقوبات المقررة لمرتكبي هذه الجريمة، وتوصلت الى أن جريمة القرصنة ترتكز على نفس الركائز التي تقوم عليها الجرائم الأخرى، باستثناء العنصر الدولي الذي يميز الجريمة عن الجرائم العادية المنصوص عليها في القوانين الوطنية.[٢]، ودراسة مايا خاطر التي تخلصت الى ضرورة قيام المجتمع الدولي

بمكافحه القرصنة والتعامل معها بأسلوب جماعي واتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمواجهتها، وإبرام اتفاقيه دولية مستقله تنص على قواعد القانون الدولي الخاصة لتجريمها وتحديد العقوبات الرادعة.[٣]

٢- الدراسات التطبيقية: دراسة ,Koki Matsushima، حيث خلصت الدراسة الى انه يمكن القضاء على القرصة الصومالية من خلال توظيف البحار الصوماليين على متن السفن حيث يمكن أن يكون ردعاً للقرصنة قبالة سواحل الصومال، ويمكن أن يساهم في القضاء علي الفقر كما انه مفيد لشركات الشحن من حيث خفض تكاليف إجراءات مكافحه القرصنة نظراً لكونها قوة عاملة فعاله من حيث التكلفة والعمل بجد، وترجع الدراسة إلى ان امكانيه القضاء على القرصنة من جذورها ليس بالقوى العسكرية ولكن عن طريق التعليم.[٤] ودراسة Mohammad AL-Qattan، والتي وصلت الى أهمية توضيح تعريف القرصنة حيث يمكن ان يلعب دورا رئيسيا في ملاحقة القراصنة ومكافحتهم وتذليل العديد من العقبات التي تواجه فرق العمل في الحصول على إستراتيجية واحده عند التعامل، وتعزو الدراسة أسباب القرصنة في الصومال الى فشل الدولة كونها سبباً مساهماً في زياده القرصنة، ويرجع أسباب دوافع القراصنة نتيجة عوامل مختلطة ما بين ماليه أو إنتقامية للدفاع عن مياههم من الصيد غير المشروع أو الارهاب. [٥]ودراسة عبد القادر معلم محمد جيدي، والتي خلصت الى عدد من الاسباب ادت الى ظهور القرصنة في الصومال، منها غياب الحكومة المركزية، ودخول سفن صيد أجنبية والقاء النفايات السامه في المياه الصومالية، وتدهور الوضع الأمني في البلاد، وعدم تسويه النزاعات لفتره طويلة، وفشل المجتمع الدولي والدول الشقيقة للصومال في إدراك مسئوليتهم تجاه الصومال، مما أطال امد الأزمة الصومالية.[٦]

المحور الثاني: القرصنة: إطار مفاهيمي ونظري

على الرغم من أن القرصنة هي جريمة العهد، فقد عادت إلى الظهور مؤخرًا بأشكال مختلفة[٧]، تعود جذورها إلى ركوب الإنسان البحر، حيث مارسها الإغريق في العصور القديمة.[٨]

تخشى الدول من استخدام السفن التي تم الاستيلاء عليها كمنصة لنقل أسلحة الدمار الشامل، أو استخدام سفينة تحمل شيئًا خطيرًا كسلاح أو ما شابه. [٩]

أولاً: التعريف بالقرصنة:

١- لغة: القرصنة مشتقة من كلمة " قرص" القرصنة بالفتح ويقصد به وقطع به قطعاً إذا قطع به الطريق.[١٠]

٢- اصطلاحاً: تعددت التعريفات ما بين واصف للقرصنة أو معدد للأفعال على النحو التالي:

أ- هي ما يقوم به الافراد في أعالي البحار من جرائم غير مشروعة ومواجهة ضد الأشخاص أو الأموال لتحقيق غاية خاصة للقائمين بها.[١١]

ب- " أفعال عنف يتم ارتكابها بدافع المكاسب الخاصة، وهى موجهة ضد الأشخاص أنفسهم، أو من أجل سلب أموالهم، في أماكن لا تخضع لسيادة دولة معينة".[١٢]

٣- في الفقه الدولي: تعرف بأنها "الجرائم أو الأعمال العدائية، والسلب او العنف المرتكبان في البحر ضد سفينة ما أو طاقهما أو حمولتها.[١٣]

٤- الاتفاقيات الدولية:

كان أول تعرف للقرصنة البحرية هو مشروع الاتفاقية التي أعدته جامعة هارفارد عام ١٩٣٢، والتي عملت عليها الاتفاقيات اللاحقة بعد ذلك، حيث عرفتها بأنها" اعمال العنف أو السلب أو النهب لغاية خاصة ومن غير غرض مشروع، بشرط أن يتعلق هذا العمل بهجوم في البحر أو منه".[١٤]

أ- مفهوم القرصنة البحرية في اتفاقية جنيف لعالي البحار ١٩٥٨: هى أول اتفاقية دولية تتعامل مع القرصنة البحرية في العصر الحديث.[١٥] وقد أطلق على هذه الاتفاقية اسم " جريمة لصوص البحر"، وتنص المادة ١٥ منها على أن بعض الأعمال تعتبر جريمة قرصنة بحرية.[١٦]

ب- مفهوم القرصنة حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢: تعرفها بأنها أعمال عنف نفذت لتحقيق مكاسب شخصية ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان خارج ولاية أي دولة.[١٧]

وقد قبل هذا التعريف كقانون دولي عربي.[١٨]

وبحسب هذا التعريف، نجد أن الاتفاقية حددت النطاق أو المساحة الجغرافية لارتكاب أعمال قرصنة في مناطق أعالي البحار أو أي مكان خارج سيادة الدولة، وبالتالي تكون أعمال القرصنة إذا وقعت في المياه الداخلية أو الإقليمية لا تعتبر أعمال قرصنة ولكنها تقع ضمن اختصاص السلطة السيادية المحلية.[١٩]

ج- مفهوم القرصنة البحرية في اتفاقية القضاء على الأفعال غير المشروعة لموجهة سلامة الملاحة البحرية (اتفاقية روما) ١٩٨٨:

أبرمت المادة ٣ من هذه الاتفاقية للقضاء على الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة، بما في ذلك الأعمال التي تعتبر قرصنة أو أعمال غير قانونية ضد الملاحة البحرية.[٢٠]بما في ذلك الاستيلاء على سفينة أو محاولة السيطرة عليها بالقوة أو التهديد، أو ممارسة أي عمل من أعمال العنف ضد شخص على متن السفينة، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٩٢ ووقعت عليها ٣٠ دولة. [٢١]

د- مفهوم القرصنة البحرية في اتفاقية القضاء على الأفعال غير المشروعة لموجهة سلامة الملاحة البحرية (ريكاب) ٢٠٠٥:

تتناول هذه الاتفاقية تعريف القرصنة من خلال تعدد الافعال بصورة غير مشروعة وعن عمد.[٢٢] ويكون التعريف الإجرائي للقرصنة البحرية هي " كل اعتداء أو عنف مسلح يرتكب في البحر ضد أي سفينة بقصد منفعة عامة أو خاصة ويكون ذلك عن طريق الإكراه أو القوة مهما كانت جنسيتها أو باختطاف وسرقة الأشخاص الموجودين على متنها أو هذه الأشياء معًا.

ثانيا: أسباب وآثار جريمة القرصنة والمفاهيم ذات العلاقة بها

١- أسباب ودوافع جريمة القرصنة.

ترجع عدة أسباب وعوامل دافعة لبروز ظاهرة القرصنة البحرية:

أ- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية: مثل انخفاض مستويات الاستثمار وزيادة النمو السكاني في البلدان المختلفة، وكذلك السياسة وعدم الاستقرار والصراعات المحلية التي تسهم في الإرهاب البحري والقرصنة.

ب- العولمة: لدى القراصنة والإرهابيين معرفة بآليات التجارة العالمية – شبكات المعلومات عالية السرعة.[٢٣]

ج- توافر الزعامة القادرة على بناء هرمية قيادية وتنظيمية وتاريخ القرصنة البحرية حافل بمثل هذه الزعامات من أمثال القبطان بارثولوميو روبرس، القرصانان الويلزي الذي مارس القرصنة في المحيط الهندي في أوائل القرن الثامن عشر وفرض حالة خطيرة من عدم الاستقرار لفترة طويلة في هذ المسطح المائي الشاسع.

د- توافر بيئة للغنائم: وجود خطوط ملاحية بحرية مشغولة بصورة دائمة تعبر مسارات ملاحية ضيقة تحاذي شواطئ وعره غير محكومة بطبيعتها هى بيئة مثالية لممارسة القراصنة لأعمالهم.[٢٤]

ه- خلل النظام القضائي: عدم قدرة الدول على مقاضاة القرصنة أو عدم القدرة على تنفيذ الأحكام الجنائية، يؤدي إلى استمرار القراصنة في ممارسة اعمالهم.

و- انعدام التنسيق بين القوى الدولية المختلفة لمكافحة القرصنة: حيث ترى مثلاً أن الدول المطلة على البحر الأحمر هي مسؤولية تلك الدول المطلة على البحر الأحمر بينما تتحرك القوى الكبرى دون اعتبار لهذا الحق ودون تنسيق وتعاون كامل مع هذه الدول.

ز- عدم تحديد الحدود: يشكل الإخفاق في تحديد الحدود البحرية بين دول المنطقة بشكل نهائي سبباً آخر لانتشار أعمال القرصنة قبالة سواحل هذه الدول. [٢٥]

٢ـ آثار عملية القرصنة البحرية

يشكل انتشار عمليات القرصنة البحرية تهديداً خطيراً لأمن واستقرار الدول، فضلا المصالح الاقتصادية، بالإضافة إلى تهديدات خطيرة لسلامة البيئة البحرية، ومن بين هذه الآثار:

أ- الأثار المعنوية: تكمن الأثار المعنوية لأعمال القرصنة في حالتين: -

الأولى: إثارة الذعر والخوف وترك أثار سلبية في نفوس الضحايا حتى وإن لم يقع الاعتداء بالفعل.

الثانية: يترتب عن وقوع جريمة القرصنة البحرية وقوع إصابات وخسائر في الأرواح وخسائر مادية، وتسبب هذه الأضرار معاناة نفسية لكل من يتعرض لهذه الجريمة.

ب- الأثار المادية: تتنوع الأثار المادية لجريمة القرصنة البحرية ومنها: -

- الآثار الجنائية: تتسبب جريمة القرصنة البحرية في أضرار جنائية تتراوح بين الإصابات الجسدية المختلفة والقتل. [٢٦]

وما زالت جريمة القرصنة تمارس لوقتنا الحاضر، فعلى سبيل المثال وصل عدد هجمات القرصنة منذ عام ٢٠٠٨ الى ٢٠٢٠ (٣٥٥٨) هجمة.

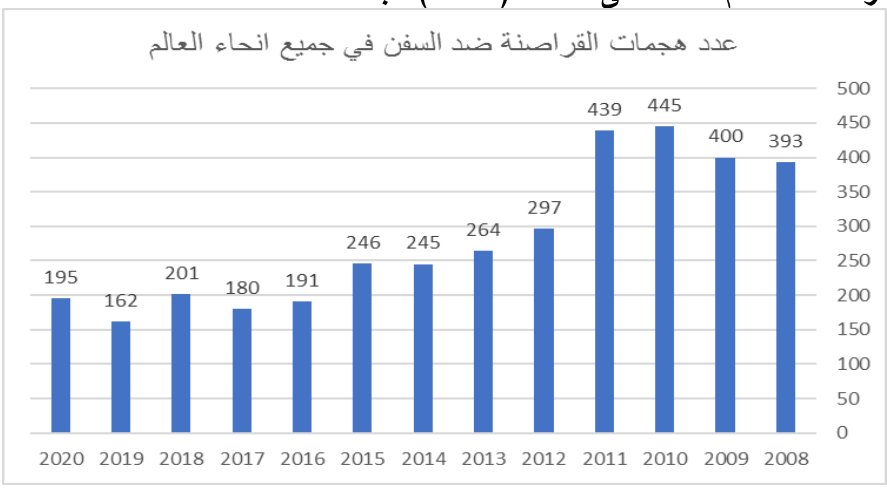

شكل١: عدد هجمات القراصنة ضد السفن في جميع انحاء العالم

Source: dr. Eng. Adelina Tumbarska, Maritime piracy and armed robbery evolution in 2008-2017, **international scientific journal** "**security & future**", 2018.P18. https://www.statista.com/statistics/266292/number-of-pirate-attacks-worldwide-since-2006 تاريخ الدخول ٢٠٢٠/١/٣ and Icc-IMB piracy and Armed Robbery Against Ship Report- 1 Junuary-31 December 2020 (U.K: London: Icc International Maritime Bureau, January, 2021),P.9

- الأثار الاقتصادية: للقرصنة البحرية أثارها على عدة قطاعات ومنها القطاع الاقتصادي والنقل الدولي، بالإضافة الى الأضرار بالبيئة البحرية التي هي أساس الملاحة البحرية.
  - الأضرار التي تلحق بالسفن والنقل البحري العالمي: يلعب النقل البحري دوراً بارزاً في المجالات الاستراتيجية، حيث يشكل حوالي ٩٠% من حركة النقل التجاري في العالم، فالنقل البحري يلعب دوراً هاماً في تسهيل تبادل السلع والمواد.[٢٧]
  - الأضرار التي تلحق بإستغلال الثروات المائية: إنتشار اعمال القرصنة البحرية في المصائد المائية يجعل مرتاديها من الصيادين يحجمون عن الصيد فيها، ويبحثون عن أماكن أخرى آمنه لممارسة نشاطهم ويكون ذلك على حساب إستغلال هذه الثروات.[٢٨]
- الآثار البيئية: تهدد جريمة القرصنة البحرية سلامة البيئة لما لها من آثار خطيرة بسبب إغراق السفن أو تفريغ حمولتها في البحر، نتيجة تسرب مواد بترولية أو سامة تؤثر على البيئة البحرية.[٢٩]
- آثار جريمة القرصنة على السياحة: يعتبر الأمن من الركائز الأساسية لازدهار النشاط السياحي في العالم، ويؤدي اختلال التوازن الأمني الى تدهور السياحة البحرية، حيث يجعل هواه السياحة والرياضات البحرية يتمعنون عن ممارستها في الأماكن المناسبة لها بسبب انعدام الأمن.[٣٠]

ثالثا: نظريات القرصنة البحرية:

يمكن تقسيم نظريات القرصنة البحرية الى ثلاث فئات رئيسة[٣١]

١- نظرية الاختيار العقلاني: تفترض هذه النظرية أن القراصنة هم افراد مهتمون بالذات ولديهم نية تحقيق مكاسب شخصية وهو افتراض صدر بموجب قانون ربيكا ٢٠١١.

٢- النظرية الهيكلية (البنيوية): ترى أن دولاً مثل الصومال تتعرض للاضطهاد من جانب القوى الاقتصادية الدولية التي تبقيها في حالة الفقر عن طريق استغلال مواردها الطبيعية مثل مصائد الأسماك.

٣- النظرية المعرفية: تعزو هذه النظرية القرصنة إلى قوة الأفكار الراديكالية (المتطرفة) التي تدفعها المعاناة من الفقر.

المحور الثالث: القرصنة الصومالية أسبابها ومراحل تطورها:

وجدت عمليات القرصنة وتطورها في الصومال، خلفيتها الأهم من تزايد انعدام الأمن، ونمو عصابات الجريمة في الصومال الذي يُعد نموذجاً لما يعرف بالدولة الفاشلة، التي تدفع ثمن هذا الفشل داخلياً وخارجياً.[٣٢]

أولا: أسباب القرصنة الصومالية:

تتنوع أسباب القرصنة الصومالية ما بين أسباب داخلية وخارجية

١- الأسباب الداخلية: -

أ- الأسباب السياسية:

- **غياب سلطة الدولة المركزية: تعد ظاهرة القرصنة في الصومال من أكثر النتائج السلبية لغياب حكومة مركزية، فقد تسارعت وتيرة أعمال القرصنة مؤخراً لتعبر عن مدى تدهور الوضع الأمني والحاجة الملحة لإنهاء الصراع الداخلي المتجذر منذ أكثر من ٢٢ عاماً من عمليات القرصنة من المنطقة المحاذية لساحل " بونت لاند" في شرق الصومال، كل هذا ناتج عن انهيار مؤسسات الدولة وعجز الحكومات الانتقالية المتعاقبة عن بناء الدولة.[٣٣]**
- **انهيار الدولة والإطاحة بالرئيس الصومالي محمد سياد بري عام ١٩٩١، أدى إلى الفوضى والاضطرابات المستمرة مما ساعد القراصنة الصوماليين على ارتكاب الجرائم.**
- **نقص الاهتمام من جانب الدول العربية بهذه الجريمة رغم أنها تمس الأمن القومي العربي.**
- **الحروب الأهلية والحروب مع دول الجوار زادت من معاناة الشعب الصومالي وظهور هذه الجريمة.**
- **سياسات الدول المجاورة التي كانت تعمل على تدمير الصومال سواء لأسباب داخلية ومصالح أو لتنفيذ أجندات وسياسات خارجية.[٣٤]**

ب- ازدياد عمليات الهجرة غير الشرعية بواسطة السفن نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة مما أدى إلى تكوين القراصنة البحريين من العاملين حيث يتم تجنديهم لهذه الأعمال.

ج- الظروف الاقتصادية: إن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بعض الدول الساحلية خاصة دول شرق أسيا وبعض الدول الإفريقية مثل الصومال حملت بعض السكان ممن يمتهنون الصيد ليصبحوا قراصنة بسبب الأرباح السريعة من خلالها وضعف العائد المالي من الصيد.[٣٥]

د- انعدام الأمن البحري والضعف المؤسسي: كان للصومال سلاح بحري يقوم بدوريات في ظل نظام بري، ولكن مع انهيار الحكومة تاركه المياه الصومالية دون حماية.

٢- الأسباب الخارجية:

هناك عدة أسباب خارجية أهمها:

أ- التدخل الأمريكي والإسرائيلي في الصومال: بدأ تدخل الولايات المتحدة في الصومال تحت مظلة الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ بجيش قوامه ٢٨١٥٠ جنديا بالإضافة إلى ٢٣٠٠٠ جندي من ٢٣ دولة ليجدوا أنفسهم وجها لوجه مع المليشيات من أجل نزع سلاحها، لكن التداعيات جاءت عكس ما تمناه الجميع للصومال، حيث حصدت هذه المواجهات أرواح من الطرفين، وأسفرت عن خسائر بشرية ومادية كبيرة، وأثرت في نفسية الصوماليين الذين عدوا ذلك غزوا لابد من مواجهته بما في ذلك التعرض للسفن في عرض البحار دفاعا عن الوطن على ما يرون.[٣٦]

بالإضافة إلى الدور الأمريكي في التدخل العسكري الأثيوبي في الصومال بتاريخ ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٦ بتقويض أمريكي "الحرب بالوكالة "القضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية "بحجة انتمائه لتنظيم القاعدة مما أدى الى انتهاء سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على مقاليد الأمور مما أدى لزيادة القرصنة في عام ٢٠٠٨.[٣٧]

بالنسبة للدور الإسرائيلي، فقد ساعدت إسرائيل التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال وإنهاء اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال وزيادة أعداد القرصنة شكلت هذه العمليات غطاء دوليا وشرعياً لإسرائيل لفرض نفسها في إطار الترتيبات الدولية والأمنية بعد فشل محاولاتها للتواجد في البحر الأحمر بالصيغة الإقليمية، سواء من خلال المشاريع المشتركة أو من خلال المشاريع السياسية الشرق أوسطية، الشرق الاوسط الكبير، وهي منحت إسرائيل حق المراقبة والمطاردة في البحر الاحمر.٣٨

ب- تدويل أمن البحر الاحمر: لا يمكن فصل تدويل امن البحر الاحمر عن الخطة الامريكية لاختراق القارة الأفريقية وإعلان قياده عسكريه أمريكية خاصه لأفريقيا " افريكوم"، فتدويل أمن البحر الأحمر هو امتداد طبيعي لمشاريع عسكره الوجود الأمريكي في أفريقيا، وهدفة غير معلن هو تأمين تدفع النفط من قارة هى بالفعل مصدر رئيسي لواردات الطاقة الأمريكية.

اما بالنسبة لتدويل وعسكره مياه البحر الأحمر وخليج عدن لا يبعد عن الاهداف الإسرائيلية سواء على مستوى البحر الاحمر أو في قلب الدول الأفريقية، كما تسعى إسرائيل منذ زمن حتى الآن لإحياء مشروع القناه البحرية التي تصل البحر الاحمر بالبحر الميت كخطوه اولى نحو انشاء قناه ستثير غربا لتصل الى البحر الابيض بميناء صيفا وسيؤثر ذلك على مصر وقناه السويس.[٣٩]

ج- تواجد شركات صيد أجنبية في المياه الصومالية: مع عجز الحكومة الصومالية عن حماية المياه الإقليمية، أصبحت مطمع لسفن الأجنبية اما لإلقاء النفايات بشكل

غير مشروع أو القيام بعمليات صيد غير مشروعة، الامر الذي دفع العديد من الصوماليين لمحاربه هذه السفن دفاعا عن ثروات بلادهم. [٤٠]

ثانياً: مراحل تطور القرصنة الصومالية:

تتناول هذه الدراسة المراحل الثلاث من منظور " دورة القرصنة" بناء على نظرية القراصنة وضعها المؤرخ "فيلب جوس" عام ١٩٣٢ بوضع القراصنة الصومالية في إطار نظري أوسع يظهر تحليل "جوس" ان القرصنة تتطور على ثلاث مراحل وهى: –

١– سكان المناطق الساحلية هامشية الانخراط في اعمال القرصنة الصغيرة ضد السفن التجارية الأكثر ضعفاً.

٢– المرحلة الثانية من دورة القراصنة قادرون على تنفيذ هجمات منسقة على اكبر السفن التجارية.

٣– عندما يمكن اعتبار منظمات القرصنة بعد أن وصلت فعلياً إلى وضع دولة مستقلة، وفي وضع يُمكنها من إقامة علاقات متبادلة تحالف مفيد مع دولة أخرى ضد أعدائها.

وبالتطبيق على القرصنة الصومالية نجد أن:

المرحلة الأولى: الساحل الصومالي الذي يبلغ طوله أكثر من ألفي ميل، جعل معظم الصوماليين مصدر رزقهم على الصيد، ونتيجة لانهيار دولة الصومال، تُركت هذا المصايد بدون حماية، مما أدى الى استخدام سفن الصيد الأجنبية ممارسات غير مستدامة مثل الشباك ذات الأحجام الصغيرة والإضاءة المتطورة تحت الماء، فأدى إلى تدمير مصائد الأسماك الساحلية في الصومال بين عامي ١٩٩١–١٩٩٩، مما أدى الى تفاقم الأزمة الاقتصادية. وفي محاولة لاستعادة السيادة السمكية الساحلية بدأ بعض الصوماليون في التصرف كحرس سواحل بحكم الأمر الواقع يهاجمون سفن الصيد الأجنبية.

المرحلة الثانية: في عام ٢٠٠٥ نفذ القراصنة ٣٥ هجوماً في المياه الصومالية، إضافة إلى ١٠ هجمات أخرى في البحر الأحمر وخليج عدن، كان السبب في هذه الزيادة بنسبة ٣٥٠ % في هجمات القرصنة قبالة الصومال محل تكهنات كبيرة، وعزا بعض المحللين هذا الارتفاع لتصاعد الصراع بين الفصائل داخل الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال.

ففي أوائل عام ٢٠٠٥ اندلع الصراع بين فصليين من الحكومة الإتحادية الانتقالية، فصيل بقيادة الرئيس عبدالله يوسف الذي وحد جنوب شرق البلاد، بينما تحرك الفصيل المعارض إلى مقديشو تحسباً لتجدد القتال، بدأ الجانبان في إعادة التسلح في حين كان القتال بين الفصائل على الشاطئ الذي بدوره غذى الكثير من الزيادة في هجمات

القراصنة في عام ٢٠٠٥، نرى أن الهجمات التي نفذت خلال المرحلة الثانية اختلفت عن نشاط القراصنة في المرحلة الأولى، ليس فقط فيما يتعلق بالتردد ولكن أيضاً من حيث الموقع الجغرافي.

المرحلة الثالثة: الامن البحري الجديد في الصومال لم يدم طويلا، لأن اتحاد المحاكم الإسلامية كانت مدفوعة من السطلة لدفاع عن الغزو الأثيوبي ديسمبر ٢٠٠٦، وحدثت فوضى بعد ذلك وبدأت القرصنة في الازدهار مرة أخرى، سواء في كل من بونت لاند وجنوب الصومال.[٤١]

وهذا ما يؤكد على المشكلة البحثية من حيث فشل الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي للدولة جعلت الحكومة غير قادرة على أداء مهامها.

المحور الرابع: خطورة القرصنة الصومالية في مواجهة التكامل الإقليمي وآليات المكافحة

أولاً: خطورة وأثار القرصنة الصومالية على الصومال

١- خطورة القرصنة الصومالية:

يكمن خطر القرصنة الصومالية الى عدة نقاط منها:

أ- ينتمي القراصنة الصوماليون إلى عصابات العشائر: مما يؤدي للمزيد من الولاء والإيمان بالعمل الجماعي لأنها مرتبطة بالدم.

ب- يمكنهم الاعتماد على الدعم المحلي: يعتمد القراصنة الصوماليون على السكان المحليين في الأراضي التي لا تخضع لسيطرة الحكومة الصومالية، لتوفير الملاجئ، الطعام وأماكن احتجاز الرهائن.

ج- التنظيم: لاحظ ان القراصنة الصوماليون أكثر تنظيماً من القراصنة الآخرين مما يقلل فرصتهم في الوقوع.

د- وسائل متطورة للمعاملات المالية: يقوم القراصنة الصوماليون بتحويلات مالية استناداً إلى نظام الحوالة، وهى طريقة شائعة جداً لتحويل الأموال بدون حراك حقيقي للنقد، ويتيح للمستخدمين ان يظلوا مجهولين.[٤٢]

٢- أثار القرصنة الصومالية على الصومال:

تمثل أثار القرصنة الصومالية مصادر لتهديدات ثلاثة على المستوى الداخلي:

الأول: اعتماد برنامج الغذاء العالمي على السفن التجارية لتأمين وتقديم المعونات الغذائية الدولية لتلبية احتياجات ما يقرب من ٣ ملايين صومالي يعانون من جراء ظروف الجفاف والقتال وعدم وجود حكومة مركزية فاعلة، والتي تتعرض بدورها لهجمات القراصنة.

الثاني: ارتباط القرصنة بتمويل الحرب الأهلية في الصومال، فبينما يحتفظ هؤلاء القراصنة بمعظم الأموال التي يحصلون عليها، يذهب جزء كبير من هذه الأموال إلى الجهات المحلية المشاركة في هذه الحرب.

الثالث: مشاركة القراصنة في عمليات تهريب السلاح للصومال، وتسهيل تدفق اللاجئين الصوماليين إلى دول الجوار.[٤٣]

ثانياً: خطورة القرصنة الصومالية على التكامل الإقليمي وآلية المكافحة:

إن انهيار دولة الصومال، ووجود قواعد عسكرية لأمريكا وفرنسا وجيبوتي، يزيد من مصادر التهديد للمصالح العربية والإفريقية بصفة عامة، والدول المشاطئة بشكل خاص (مصر، السودان، الأردن، السعودية، اليمن، إريتريا، الصومال). [٤٤]

١- خطورة القرصنة الصومالية على التكامل الإقليمي:

التكامل الإقليمي هو سمة من سمات هذا العصر فنرى أن "التكامل الاقليمي" عملية تقوم بها الدول في اقليم محدد، مما يزيد من مستوى التفاعل مع مراعاة الجوانب الاقتصادية، الأمنية، السياسية، وكذلك القضايا الاجتماعية والثقافية، ومنه يجمع الدول المتفردة داخل إقليم في كل أوسع بحيث تعتمد درجة التكامل على رغبة والتزام الدول المستقلة ذات سيادة بتقسيم سيادتها من أجل الحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة.[٤٥]

نجد إن ضعف الحكومة المركزية الصومالية، وازياد انتشار القرصنة، أثر سلباً على دول الجوار الصومالي، حيث أدت الزيادة في أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، الى حالة من الارتباك وتداعيات خطيرة بشأن سلامة وأمن البحر الأحمر ومنها[٤٦]:

أ- <u>التداعيات الأمنية</u>: احتمالات تدويل الأمن في البحر الأحمر

في ضوء الأهمية الإستراتيجية والعسكرية للبحر الأحمر، لم يكن مستغرباً أن عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن دفعت العديد من الدول الكبرى للإسراع في إرسال وحدات من قواتها البحرية لحماية سفنها من القراصنة، مما أدى إلى مخاوف الدول العربية من تداعيات ذلك الوجود العسكري المكثف للقوات البحرية الدولية على سيادتها وامنها ومصالحها الإستراتيجية، حيث أن تدويل امن البحر الأحمر، وهو مطلب إسرائيلي قديم، يهدد كون البحر الاحمر بحيرة عربية، مع ما يترتب على هذا الممر من تداعيات خطيرة على الأمن القومي العربي.[٤٧]

ب- <u>التداعيات الاقتصادية:</u>

- مما لا شك فيه أن تهديد الملاحة الدولية عبر خليج عدن والبحر الأحمر، ومع تزايد أعمال القرصنة من يناير ٢٠٠٨، جعل المنطقة من أخطر الممرات الملاحية في العالم.

- تأثير حركة الملاحة عبر قناة السويس (يمر عبر قناة السويس ٧,٥% من حجم التجارة العالمية)، مما يعكس عائدات قناة السويس.
- كان التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي هو تصاعد أعمال القرصنة، مما دفع شركات التامين لرفع قيمة التأمين البحري على السفن والبضائع والأفراد، مما تسبب في ارتفاع أسعار البضائع المنقولة.
- تعد السعودية من الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، والذي يعتبر بالنسبة لها احد الشرايين الهامة البديلة لتصدير منتجاتها بعيداً عن موانئ التصدير الواقعة على الخليج العربي، والتي تعرضت باستمرار خلال العقود الثلاثة الأخيرة لعدم الاستقرار، فالنفط المَصدر في المملكة يكون عبر البحر الأحمر، ومشاريع تحلية المياه، ومستلزمات عملية التنمية في الدول المطلة على البحر الأحمر، مما يعني المزيد من البطالة والتخلف، خاصة أن هذه الدول تعاني بشكل أساسي من مشكلات تنموية.[٤٨]
- التجارة الدولية: تصاعد خطر القرصنة البحرية يثير مخاوف المسؤولين عن صناعة النقل البحري في العالم، حيث يتم نقل أكثر من ٦,٨ مليارات طن من البضائع سنوياً عبر بحار العالم تمثل نحو ٩٥% من إجمالي التجارة العالمية وتبلغ قيمتها حوالي ٧,٤ تريليون دولار أمريكي.[٤٩]

٢- الآليات الإقليمية لمكافحة القرصنة الصومالية:

قام مجلس الأمن في قراره (٢٠٠٨) بتوسيع مناطق الخفر المحتملة، من خلال الإذن للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع الحكومة الإتحادية الانتقالية بدخول المياه الإقليمية للصومال واستخدم جميع الوسائل اللازمة لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد سفن في البحر.

كما أقر كل من مجلس الأمن في قرارية: رقم ١٨٥١ (٢٠٠٨)، ورقم ١٨٩٧ (٢٠٠٩)، والجمعية العامة، في قرارها رقم (١٧٩/٦٤)، بدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة الفنية للدول لمكافحة اعمال القرصنة البحرية، والملاحقة القضائية للقراصنة وسجنهم وباعتبار قرار رقم ١٨١٥ (٢٠٠٨)، آلية تعاون دولي تشكل نقطة اتصال مشتركة بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.[٥٠]

أ- دور جامعة الدول العربية لمكافحة القرصنة الصومالية:

برز دور جامعة الدول العربية في السىاق الإقليمي، من خلال رفض مجلس الأمن والسلم العربي التابع للجامعة تدويل أزمة القرصنة البحرية في القرن الإفريقي، ودعت كل من مصر والىمن إلى اجتماع في القاهرة لتنسيق الجهود بىن الدول العربية المطلقة على البحر الأحمر لمواجهة مشكلة القرصنة، على أساس أن هذه الدول هي

المسؤولة عن تأمين وحماية هذا الممر البحري.[٥١] وفي مارس ٢٠٠٩ وافق مجلس جامعة الدول العربية في قراره رقم (٧٠٢٢) على البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن العربي بشأن القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قُبالة السواحل الصومالية.[٥٢]

ب- جهود الدول العربية:

- مصر: دعت مصر الدول العربية المطلة على البحر الأحمر إلى اجتماع تشاوري في القاهرة حول مكافحة القرصنة البحرية، وذلك بسبب التداعيات الأمنية والاقتصادية التي تم فرضها على الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، فضلا عن كون مصر والسعودية والىمن والأردن، دول عربية تطل على هذا البحر مما يجعل تأمين البحر الأحمر وحماىته من بعض الأخطار . يقع على مسؤوليتها[٥٣]

السعودية: عقد في الرياض لقاء بدعوة من الحكومة السعودية جمع قادة القوات البحرية وخبراء وزارة خارجية في مجلس دول التعاون لدول الخليج العربي والدول العربية المطلة على البحر الأحمر، قرروا من خلاله وضع خطة عمل لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ومناقشة إمكانية التنسيق مع القوات المتعددة الجنسية العاملة في المنطقة، ومن خلال دراسة تشكيل قوة بحرية عربية من دول الخليج العربي والدول العربية المطلة على البحر الأحمر لمكافحة القرصنة البحرية تماشيا مع قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة القرصنة رقم ١٨١٤- ١٨١٦ – ١٨٤٦- ١٨٥١ بقيادة موحدة لمدة عام.[٥٤]

في يناير ٢٠٢٠، أعلن الرياض تكتل لثمانية دول عربية وأفريقية تطل على البحر الأحمر وخليج عدن، وهى، السعودية، مصر، الأردن، السودان، جيبوتي، الرياض.[٥٥]

- الكويت: أدركت دولة الكويت خطورة ظاهرة الإرهاب، فأصدرت القانون رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٦، بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، ومنذ عام ٢٠٠١م، شكلت لجنة حكومية مكونة من ممثلين عن الوزرات والهيئات المختصة كي تتولى مسؤولية وضع السياسات الخاصة بحظر ومكافحة كافة الأنشطة التي من شأنها تعطيل حركة النفط إلى باقي دول العالم. وقد انضمت إليها عدة اتفاقات أبرزها: اتفاقية دول مجلس لدول الخليج العربي لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الارهابية بالقنابل، واتفاقية قمع اعمال الإرهاب النووي وغيرها.[٥٦]
- جيبوتي "مدونة قواعد السلوك": في السنوات الأخيرة عُقدت عدة اجتماعات إقليمية بشأن مكافحة القرصنة، مستوحاه من برنامج عمل آسيا والمحيط الهادي، وكثير ما دعت إليها المنظمة البحرية الدولية، وبناء عليه أصدر مؤتمر عُقد في دار السلام

في تنزانيا في ابريل ٢٠٠٨، مشروع مذكرة تفاهم إقليمية حول موضوع القرصنة قُبالة الساحل الصومالي، وشكل هذا المشروع الأساس لمدونة قواعد السلوك تتعلق بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن مدونة قواعد السلوك" التي اعتمدتها ١٧ دولة من مناطق غرب المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، وعقد في جيبوتي في يناير ٢٠٠٩، وكذلك مراقبون من الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة البحرية الدولية، والوكالات والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية مثل المركز الإقليمي للمصائد السمكية في آسيا والمحيط الهادي، والمنظمات غير الحكومية، وصناعة النقل البحري لتقديم الدعم المالي والعيني لأنشطة المساعدة التقنية، حيث أعلنت هذه الدول عزمها على التعاون إلى أقصى حد ممكن وبطريقة تتفق مع القانون الدولي في قمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، والتعاون بشكل كامل في القبض على القرصنة أو المشتبه بهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم.[٥٧]

ج- دور الإتحاد الإفريقي:

مع زيادة القرصنة البحرية قُبالة السواحل الصومالية منذ عام ٢٠٠٨، أدى تزايد مطالب الدول الأفريقية المطلة للبحر الأحمر إلى الاتحاد الإفريقي بضرورة التحرك لوضع حد لمشكلة القرصنة، إلى عقد مؤتمر نيروبي في ١٠ ديسمبر٢٠٠٨ الذي حضره حوالي (١٢٠) شخصاً مثلوا أربعون دولة أفريقية على مستوى الوزراء والخبراء لبحث سبل مكافحة القرصنة البحرية قُبالة السواحل الصومالية، ونتج عن المؤتمر دعم الإتحاد الإفريقي لكافة الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة القرصنة، بما في ذلك العملية العسكرية التي أطلقتها الدول الأوروبية "عملية اتلانتا" والسعي إلى اتفاق أوسع مع الدول الساحلية المحاذية للصومال.

أدت الجهود المشتركة بين الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية والدولية إلى توقيع اتفاقية جيبوتي للسلام بين الحكومة الانتقالية الصومالية وتحالف إعادة تحرير الصومال- جناح جيبوتي، والذي أسفر عن انتخاب الشيخ شريف أحمد رئيساً للصومال في يناير ٢٠٠٩.[٥٨]

د- دور مجلس التعاون الخليجي:

أعرب المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في البيان الختامي لقمة مسقط في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ عن قلقه من تزايد عمليات القرصنة في الممرات المائية الدولية في خليج عدن والبحر الأحمر، ودعا المجلس لضرورة التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي لمواجه الظاهرة للقضاء عليها في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٨٥١ ولأن

أعضاء مجلس التعاون الخليجي على دراية كاملة بوجود تهديدات محتملة للأمن البحري على سواحلها[٥٩].

ه- **البرلمان العربي:** أصدر البرلمان العربي في دورته العادية الأولى لعام٢٠٠٩ والتي انعقدت في مجلس الشعب في سوريا في الفترة ما بين ٢١-٢٣ مارس ٢٠٠٩ قراراً يدعو البرلمانات العربية والاقليمية والدولية إلى الإسراع في مواجهة القرصنة البحرية. [٦٠]

٣- الموقف الدولي من ظاهرة القرصنة الصومالية ودوره في مكافحة القرصنة:

مع انتشار هجمات القراصنة الصوماليين التي تؤثر على العالم كثيراً، فمن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي لمنع المزيد من الهجمات.[٦١]

أ- جهود هيئة الأمم المتحدة للقرصنة الصومالية:

- **الجمعية العامة:** نتيجة لارتفاع معدلات القرصنة والسطو المسلح لا سيما قبالة السواحل الصومالية، أعربت الجمعية للأمم المتحدة في دورتها ٣٦ ووفقاً لقرارها١١/٣٦ عن قلقها إزاء مشكلة تزايد حالات القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

فقد أصدرت الجمعية في ٢٠٠٩/١٢/٤ قراراً يحتوي على العديد من البنود المتعلقة بالقرصنة، بما في ذلك حث الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات المناسبة لإدراج القرصنة في قوانينها الوطنية لتسهيل اعتقال ومحاكمة القراصنة المشتبه بهم.[٦٢]

- قرارات مجلس الأمن: مع تصاعد اعمال القرصنة البحرية في القرن الحادي والعشرين أضطر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمواجهة القرصنة وأصدر عدداً من التوصيات والقرارات منها:

- قرار مجلس الأمن (١٨١٦) عام ٢٠٠٨ يدين أعمال القرصنة مكان قبالة سواحل الصومال ويدعو الدول الى اتخاذ إجراءات برية وبحرية للتخفيف من حدة المشكلة، وهذا القرار لا يدين فقط جميع أعمال القرصنة، بل يزود الدول بأدوات مختلفة للتعامل مع هذه العقبة. كما دعا مجلس الأمن جميع الدول الى تجريم القراصنة وفق القوانين الوطنية.[٦٣]
- قرار رقم (١٨٣٨): جاء هذا القرار ليعزز طبيعة التوجهات الدولية المتعلقة بموضوع مكافحة القرصنة بما يعطي غطاء شرعياُ لما سبق من تحركات.
- قرار رقم (١٨٤٤): لم يأتي هذا القرار بجديد إلا أنه أعاد ما يسمى بلجنة حظر توريد الأسلحة في الصومال.

- قرار رقم (١٨٥١): جاء هذا القرار لتوسع النطاق المكاني للإذن الممنوح بموجب قرار (١٨١٦) و(١٨٤٦) ليشمل الأذن بدخول الإقليم البري للدولة لتنفيذ هذه الإجراءات، ويعتقد البعض ان هذا القرار يمثل المرحلة الثالثة من مشروع القوى الكبرى في انتزاع السيادة الصومالية على أساس الشرعية القانونية من قبل مجلس الأمن الدولي.[٦٤]
- قرار رقم (١٩١٨): صدر في ابريل ٢٠١٠، وبموجبه تم تحريم القرصنة وفقاً لقوانينها المحلية لتجريم القرصنة وتسهيل محاكمة القراصنة في محاكمهم الوطنية وفقاً لأحكام القانون الدولي المعمول بها.[٦٥]
- قرار رقم (٢٤٤٢): صدر في ٢٠١٨ وبموجبة قرر مجلس الأمن أن يجدد لمدة ١٢ شهرا أخرى اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار الأذونات الممنوحة، لدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع السلطات الصومالية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال التي تقدم السلطات الصومالية إخطارا مسبقا بشأنها إلى الأمين العام. [٦٦]

وترجع الدراسة انخفاض حوادث القرصنة البحرية للجهود المشتركة، حيث ان مجلس الأمن اخذ إجراءات غير مسبوقة عندما قرر لأول مرة أن القرصنة البحرية تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين على الرغم من أنها مرتبطة بالنزاع الداخلي في الصومال، مما عمل على وجود درجة عالية من الاهتمام الدولي من جانب المنظمة الدولية الرئيسية المسؤولة عن الأمن في سياقها العالمي.

ثالثاً: تحليل مدى نجاح الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة القرصنة الصومالية:

فيما يتعلق بالجهود الإقليمية، ذكر الأمين العام في الجلسة رقم ٦٨٦٥ لبعض المؤشرات الإيجابية بأن القرصنة الصومالية قد انخفضت لأدنى مستوى منذ عام ٢٠٠٨ في النصف الثاني من عام ٢٠١١، وذلك بسبب جهود عملية (أتلانتا) التي نفذتها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قيام الإتحاد الأوروبي بإطلاق ما يعرف بـــ" يستور يوكاب" وهى بعثة إقليمية لبناء القدرات البحرية التي تعزز القدرات وكذلك تعزيز قدرتها على مكافحة الجريمة البحرية في الصومال والمحيط الهندي وتساعدها على بسط نفوذها على مياهها الإقليمية بشكل فعال. وأكد على المشاركة الفعالة للإدارات الوطنية والإقليمية في الصومال لأول مرة منذ ٢٠ عامًا وهناك حكومة مركزية في مقديشو للتعامل مع جيرانها من أجل وضع إطار إقليمي شامل لمكافحة القرصنة وإصدار التشريعات المحلية اللازمة. [٦٧]

بالنسبة للسعودية، فقد رحبت بقرار مجلس الأمن رقم (١٨٥١) الذي أدى إلى إنشاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، ودعمت اجتماعاتها ومجموعات عملها وصندوقها الاستئماني وشاركت فيه.

في هذا السياق، أكدت مصر على أهمية تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مكافحة القرصنة، مع مراعاة اختلاف الظروف السياسية والأمنية، وكذلك أساليب العمل التي يتبناها القراصنة من منطقة إلى أخرى، ومن هذا المنطلق أكدت في إطار عضويتها في مجموعة الاتصال الدولية المعنية بمكافحة القرصنة وفي صندوق تمويلها، ومن خلال قيادتها لمجموعة العمل الرابعة، أهمية تبني المجتمع الدولي لنهج شامل لمواجهة مشكلة القرصنة.[٦٨]

وبالنسبة للجهود الدولية في التقليل التدريجي لظاهرة القرصنة في الصومال، حتى انتهت الظاهرة بشكل شبه كامل عام ٢٠١٣، بحسب تقرير الأمين العام المعني بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٣، ووصل إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٦. فنلاحظ أن عدد عمليات القراصنة والاختطاف في عام ٢٠١٣ مقارنة بعامي ٢٠١٢ و٢٠١١. فخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٢، كان هناك ٩٩ هجوماً، بينما كان هناك ١٧ هجوماً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٣.[٦٩]

إلا أن الأمر لم يستمر على هذا النحو، فقد أشار الأمين العام في ٧ نوفمبر ٢٠١٧ عودة ظهور القرصنة البحرية على سواحل الصومال مرة أخرى.[٧٠]

فبدءًا من أكتوبر ٢٠١٨، جرت محاولات لاختطاف السفن، بما في ذلك محاولة اقتحام ناقلة السوائب، وتم إحباط الهجوم بطلقات تحذيرية أطلقها أفراد الحراسة المسلحة التعاقدية الذين كانوا على متن السفينة.

بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢١م تمت مهاجمة سفينتي صيد وصد الهجوم بعد تبادل لإطلاق النار، وقبل الهجوم على السفينتين احتجز القراصنة قارب صيد يمني قبالة المنطقة الوسطى من الساحل الصومالي، وبتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٣، تم اعتقال خمسة قراصنة مشتبه بهم، بواسطة سفينة تابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال، وبفضل التدخل السريع للقوات البحرية الدولية واستخدام حراسة مسلحة متعاقد عليها، لم يتمكن القراصنة من القيام بذلك، تذكرنا الهجمات التي نفذها القراصنة قبالة السواحل الصومالية في السنوات الأخيرة بأن القرصنة قد تضاءلت، لكنها لم تُستأصل من جذورها، يشكلون تهديدا خطيرا للمنطقة.[٧١]

مما سبق توصي الدراسة بأنه يستوجب الاهتمام بدراسة القرصنة الصومالية وخاصاً في ظل جائحة كورونا حيث حدث نوعان من التغيرات الملحوظة:

أولاً: خلق عمليات التفتيش على السفن وخلق عمليات جذب محتملة للأفراد للتحول إلى القرصنة.

ثانياً: أصبحت الموانئ أكثر خطورة بسبب احتمال الإصابة بفيروس كورونا واحتمالية ارتفاع معدلات الجريمة.

سجلت الصومال في ظل الجائحة ١١١٦٤ حالة إصابة مؤكدة بكوفيد ١٩ و٥١٠ حالة وفاة حتى ٢٠٢١/٣/٢٩[٧٢]، ففرضت الحكومة تدابير لتقليل الانتشار، منها حظر التجوال وتعليق الرحلات الجوية، كما تعتمد الحكومة بشدة على المانحين في هذا الوقت للإمدادات والدعم الاقتصادي.

ميناء الصومال الرئيسي هو مقديشو، وهى أكبر مدينة في البلاد، وبالتالي فخطر الإصابة يكون أعلى في المدن الكبرى، وكما هو الحال في كل اقتصاد أثناء الوباء، تعرض الصوماليون لضغوط اقتصادية، هذا الضغط الاقتصادي لدية القدرة على تذكير القراصنة الذين نالوا الارتياح الاقتصادي من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ خلال ذروة القرصنة الصومالية، فمع الضائقة الاقتصادية وبالإضافة بأن فيروس كورونا مُعدِ، أدى لفرض بعض الإجراءات والقيود للسيطرة على انتشار الفيروس الأمر الذي زاد من الضغط على الذين يعملون على متن السفن حيث أن هذه القيود وضعت وهى بحد ذاتها عوائق أمام طاقم السفن دون مراعاة حقيقية لهم، يمكن أن يستغلها القراصنة بعد ذلك، فأثناء الوباء وجد البحارة أنهم بحاجة إلى العمل لفترة أطول في البحر بينما يحصلون على وقت أقل في الشاطئ كراحة لهم، مما يزيد من الإجهاد والتعب وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب أخطاء بسيطة، مثل عدم وجود خطوات أساسية في بروتوكولات الأمن، والتي يكون من المحتمل زيادة بنية ارتكاب هجمات القرصنة. [٧٣]

فعلى الرغم من النجاح الذي تحقق مؤخراً في مجال مكافحة القرصنة، فإن هذا ليس وقتاً للتراخي فلاتزال القدرات الأساسية للشبكات الإجرامية قائمة والنية متواجدة، فهذا النجاح قد تكرر في سنوات سابقة، فمع وجود تغيرات تظهر عمليات القرصنة.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكنا التأكيد على ان القرصنة لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للتجارة البحرية الدولية، وتستحق اهتمام جميع أصحاب المصلحة وصناع السياسات المشاركين من أجل تجنب المزيد من الضرر.

إن الوضع لتاريخ القرصنة الصومالية، ليس صعب ولكن ليس ميؤوسا منه إذا تمكن المجتمع الدولي من اتخاذ بعض الإجراءات الحاسمة لمكافحة القرصنة على المستوى الدولي أو الإقليمي، وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها ما يلي:

٤- ظهور القرصنة الصومالية ليس الا نتيجة طبيعة لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ انهيار الحكومة المركزية في بداية التسعينات من القرن الماضي.

٥- جريمة القرصنة البحرية على السفن لها آثار عديدة معنوية ومادية ومن أهمها الآثار الاقتصادية والجنائية.

٦- نشأت القرصنة في المنطقة على مدى العقديين الماضيين إلى حد كبير في الصومال، مما يجعل المياه المحيطة بها بالفعل منطقة عالية الخطورة قبل الوباء، فيجب أن يؤخذ هذا التاريخ في الاعتبار ويجب أن يؤخذ القرن الإفريقي في الاستمرار في التعامل بحذر شديد مع هذه الظاهرة، فلا يمكن استبعاد تصاعداً للقرصنة الصومالية.

هوامش الدراسة

1 -Dirk Siebels, Maritime Security in East and West Africa: Atale of two regions, **International Journal of Maritime crime& security (IJMCS)**, Vol 1, Issue 2, P.33

[٢] - عيسات راضية، **القرصنة البحرية وانعكاساتها على الأمن البحري**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري،٢٠١٦).

[٣] - مايا خاطر، الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد٢٧، العدد٢٠١١، ص٢٦٦.

[4] - Koki Matsushima, **Seafarer Training in Somalia as a deterrent to piracy**, A dissertation submitted to the world Maritime University in partial Fulfilment of the requirements of the award of the degree of Master of Science in maritime Affairs, (Sweden: world maritime University,2016).

[5] - Mohammad AL-Qattan, **A Comparative Analysis of Two types of Piracy: Iranian/ Iraqi Piracy in The Arabian Gulf and Somali Piracy in the Indian ocean**, Anthesis submitted to new castle university for the Degree of Doctor of philosophy (U.K, New Castel University, School of Marine Science and Technology, 2016.

[٦] - عبد القادر معلم جيدي، الأزمة الصومالية وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي: القرصنة نموذجاً، **مجلة القلزم** للدراسات السياسية والقانونية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، نوفمبر ٢٠٢٠.

[7]- Sandra L. Hodgkinson, Current Trends in Global Piracy: Can Somalia's Successes Help combat Piracy in The Gulf of Guinea and Elsewhere?**46 Case. W. Res. J. Int'iL**. 145(2013), P146

[٨] - حسام الدين بوعيسى، **القرصنة البحرية وتأثيراتها على المنطقة العربية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية (الجزائر: جامعة الحاج لخضر - باتنة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣)، ص١٦.

[9] - Lydelle Amelia Joubert, **Maritime Terrorism, Piracy and Acts of Armed Robbery of Ships: Southeast Asia and Africa, 2000-2008**, Submitted in fulfilment of the requirements for the degree of MASTER OF INTERNATIONAL

RELATIONS in the Department of Political Sciences, Faculty of Humanities at the University of Pretoria, 2001, P.1

[١٠] – ابن منظور، **لسان العرب** (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٨)، ص ٢٨٣

[١١] – محمد قاسم نفل، **جريمة القرصنة البحرية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جامعة النهرين، ٢٠١٣)، ص٣٤.

[١٢] – د. أبو الخير احمد عطية، **الجوانب القانونية لمكافحة القرصنة البحرية**، ط١ (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص١٢. للمزيد أنظر: مايا خاطر، **مرجع سابق**، ص٢٦٦

[١٣] – حامد سد حامد، **القرصنة البحرية بين الأسباب والتداعيات والرؤى الاستراتيجية– دراسة للحالة قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن**، ط١ (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٦)، ص١٤.

[١٤] – محمد قاسم نفل، **مرجع سابق**، ص٣٨.

[15]–Milena Sterio, Fighting Piracy in Somalia (an Elsewhere): Why More Is Needed,33 **Fordham International Law Journal** 372 (2010), P.385

[16]– Convention on High Seas– Done at Geneva on 29 April 1958– Article 15.

[17] – Lucas, Edward R. "Somalia's " Pirate Cycle" The Three phases of Somali Piracy. " **journal of strategic Security** 6, no.1 (2013), p.56.

[18] – Sulakshna Beekarry, Assessing Current Trends and Efforts to Combat Piracy, 46 **Case. W. Res. J.Int'lL.** 161 (2013), P162.

[19] – Nkomadu Obinna Emmanuel, **Maritime Piracy Legislation for Nigeria**, Submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor legume (LL.D) (Nelson Mandela university, faculty of Law, 2017),P.12

[٢٠] – عيسات راضية، **مرجع سابق**، ص٣٠.

[٢١] – سيدة يوسف الطريفي، **الأثر الاقتصادي لعمليات القرصنة البحرية على التجارة المنقولة بحراً دراسة حالة (منطقة القرن الأفريقي في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النقل الدولي واللوجستيات (السودان: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة البحر الأحمر، ٢٠١١)، ص٣٧.

[٢٢] –د. محمد بن عبد العزيز سعد اليمني، القرصنة البحرية (دراسة فقهية مقارنة)، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مجاد٢٨، العدد ٥٥(السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٢)، ص٢٠١٣.

[23] – Lydelle Amelia Joubert, **OP.cit**, p27–P29

[٢٤] – محمد صفوت الزيات، القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات، **دراسات استراتيجية**، العدد١٥٢ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، صص٢٣–٢٤.

[٢٥] – محمد قاسم نفل، **مرجع سابق**، ص١٣.

[٢٦] – علي بن عبد الله ملحم، **القرصنة البحرية على السفن– دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (السعودية: كلية الدراسات العليا– تخصص السياسية الجنائية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧)، ص٧٤.

[٢٧] – عيسات راضية، **مرجع سابق**، ص٦١

[٢٨] – علي بن عبد الله ملحم، **مرجع سابق**، ص٧٦

[٢٩] – محمد قاسم نفل، **مرجع سابق**، ص ١٩.

[٣٠] – علي بن عبد الله ملحم، **مرجع سابق**، ص٧٧

[31] – Mohammad AL–Qattan, **OP.cit**, PP10–18.

[٣٢] – عبد الجليل زيد المرهون، القرصنة البحرية في المحيط وتأثيراها في الأمن الإقليم في منطقة الخليج العربي ٢٠٠٨– ٢٠١٨، **رؤى استراتيجية**، ديسمبر ٢٠١٢، ص٨١.

[٣٣] – صافي نوال، **دور الاتحاد الافريقي في تحقيق الأمن القاري– دراسة حالة الصومال**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة العربي التبسي، ٢٠١٦)، ص٨٨.
وانظر أيضاً Koki Matsushima, **Op. cit**, P10.

[٣٤] – حسام الدين بوعيسى، **مرجع سابق**، ص٦٣

[٣٥] – سيدة يوسف الطريفي، **الأثر الاقتصادي لعمليات القرصنة البحرية على التجارة المنقولة بحراً – دراسة حالة (منطقة القرن الإفريقي في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير– النقل الدولي واللوجستيات (السودان: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة البحر الأحمر، ٢٠١١)، ص٤٥.

[٣٦] – زايد علي زايد، القرصنة البحرية في القانون الدولي وتطبيقات الدول– دراسة حالة الصومال، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية**، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠١٣، صص ٢٦٩–٢٧٠.

٣٧ – شعبان شريف مبروك، تأثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على أمن البحر الأحمر القومي، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول – الأمانة العامة، ٢٠٠٩، ص١١٨.

٣٨ – رؤوف سليمان أبو عابد، الدور الإسرائيلي في البحر الأحمر وخليج عدن: البواعث والمؤشرات، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد٦٢، ٢٠١٥ ص٣٦.

٣٩ –سعد الزروق أمجد الرشيد، أمن البحر الأحمر ما بين مخاطر عمليات القرصنة وقضية التدويل، **مجلة القراءة والمعرفة**، ٢٠١٣، ص٦٢.

٤٠ – منى إلهام فلفلي، جرائم القرصنة البحرية والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، **التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون**، مجلد ٢٤، ص١٩٦.

[41] – Lucas, Edward R , **OP.cit, PP. 55-63**

[42] – Mohamed E. AL- Qattan, **OP. cit**, PP.2-3.

[٤٣] – محمد صفوت الزيات، **مرجع سابق**، ص٣٣–ص٣٥.

[٤٤] – بحث عن القرصنة البحرية، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٩/٢٧
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/QrsnaBhria/index.htm

[٤٥] – رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية (الجزائر: جامعة محمد خضير – بسكرة، ٢٠١١)، ص٢٦.

[٤٦] – حسام الدين بو عيسى، **مرجع سابق**، ص٦٥.

[٤٧]– القرصنة البحرية، **مرجع سابق**.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/QrsnaBhria/index.htm

[٤٨] – حيدر قاسم فتيني شنيني، القرصنة البحرية بين الماضي والحاضر وانعكاساتها على امن البحر الأحمر وخليج عدن (دراسة قانونية)، **مجلة الدراسات العليا**– جامعة النيلين، مج ١٠، ع ٣٩–٣، ٢٠/٢/٢٠٠٨، صص٢٤٧–٢٤٨

[٤٩] – محمد صفوت الزيات، **مرجع سابق**، ص٣٦.

[٥٠] – بحري حميد محمد، **مكافحة القرصنة البحرية في خليج عدن في ضوء قواعد القانون الدولي العام**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (بيروت: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بيروت، ٢٠١٤)، ص ٣.

[٥١] – منى سليماني، **مشكلة القرصنة البحرية في العلاقات الدولية دراسة في العلاقات الدولية دراسة في منطقة القرن – الصومال انموذجاً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خضير – بسكرة، ٢٠١٦)، ص٨٩.

[٥٢] – بحري حميد محمد، **مرجع سابق**، ص ٣.

[٥٣] – منى سليماني، **مرجع سابق**، ص٨٩.

[٥٤] – عيسات راضية، **مرجع سابق**، ص ٩٩.

[٥٥] – عبد القادر معلم جيدي، **مرجع سابق**، ص ٦.

[٥٦] – ناصر بن حسين سعد القحطاني، **مرجع سابق**، ص٨٤.

[57] - Thorsten Resch, **Combating piracy today – a comprehensive analysis of how to counter the menace of piracy using the example of attacks by Somali pirates around the Horn of Africa**, LL.M. THESIS – (University Of CAPE TOWN, Faculty Of Law – School For Advanced Legal Studies,2010), P60.

[٥٨] – مهند عبد الواحد النداوي، **الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال**، ط١ (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص٢٠٧.

[٥٩] – منى سليماني، **مرجع سابق**، ص٩٢.

[٦٠] – بحري حميد محمد، **مرجع سابق**، ص٤.

[61] –– La'nita M. Johnson, The Conseqences of Somali piracy on International Trade, **Global Tides**, VOL5, Artical5,2014, P9

[٦٢] – عيسات راضية، **مرجع سابق**، ص٨٦.

[63] – La'nita M. **OP.cit**, PP.9–10.

[٦٤] – محمد قاسم نفل، **مرجع سابق**، صص١١٧–١١٨

[٦٥] – عيسات راضية، **مرجع سابق**، ص٩١.

[٦٦] – الصومال: مجلس الأمن يجدد الأذونات الممنوحة للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع السلطات فى مكافحة القرصنة والسطو المسلح فى البحر، تاريخ الدخول ١/٤/ ٢٠٢١
https://news.un.org/ar/story/2019/12/1044831

[٦٧] – تقرير مجلس الأمن، الجلسة (٦٨٦٥)، الإثنين ١٩ نوفمبر ٢٠١٢، صص٤–٥.
تاريخ الدخول٢٥ مارس ٢٠٢١،
https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/PV.6865(Resumption1)

[٦٨] – تقرير مجلس الأمن، **المرجع السابق**، ص١١.

[٦٩] – تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال، بتاريخ٢١ أكتوبر ٢٠١٣، ص٢. تاريخ الدخول ١/٤/٢٠٢١
https://undocs.org/ar/S/2013/623

[٧٠] – تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال، بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٧، صص١–٢ تاريخ الدخول ١/٤/٢٠٢١
https://undocs.org/ar/S/RES/2383(2017)

[٧١] – تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال، بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٩، ص٢ تاريخ الدخول ١/٤/٢٠٢١
https://undocs.org/ar/S/2019/867

[72] – https://github.com/CSSEGISandData/COVID-19 تاريخ الدخول ٢٩/مارس ٢٠٢١

[73] – Emma Hurlbert, Will the pressure of Covid- 19 Bring A return of piracy to east Africa?, July 2020, p4. تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٢٩
https://arxmouldings.com/wp-content/uploads/2020/06/COVID19Piracy.pdf